

المحاضرة النظرية الثانية

بعنوان مبادئ علم المحاسبة ونظريات القيد المحاسبية

أولاً: مبادئ علم المحاسبة:

تقوم المحاسبة على مجموعة من الأسس والمبادئ التي لا بد منها من أجل سلامة القياس المحاسبي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه الأسس والمبادئ.

1-استقلال الوحدة المحاسبية:

يقوم هذا المبدأ على أن المنشأة الاقتصادية ذات شخصية معنوية مستقلة عن صاحبها أو مالكيها من جهة وعن المنشآت الاقتصادية من الأخرى من جهة ثانية. حيث تسجل العمليات الحسابية من وجهة نظر المشروع وليس من وجهة نظر مالكيه وعلى ذلك لا يجوز الخلط بين العمليات التي يقوم بها المشروع وبين العمليات التي يقوم بها صاحب المشروع كمصروفاته الشخصية أو مزاولته العمل في مجال آخر

2-القياس الكمي:

يعني أن المحاسبة تتعامل دوماً مع الأرقام الكمية، وكل ما هو وصفي لا يتضمن تعبيراً رقمياً لا تهتم به المحاسبة ولا يدخل في القيود المحاسبية

3-توازن الميزانية:

في القيود المحاسبية مقابل كل قيمة مدينة قيمة دائنة تساويها، هذا التوازن في القيم المدينة والدائنة يؤدي إلى أن ميزانية المشروع متوازنة دوماً، وأي خلل في هذا التوازن يتطلب مراجعته وتصحيحه

4-مبدأ التحفظ أو الحيطة والحذر:

يقضي هذا المبدأ ضمان عدم المبالغة في الأرباح أو في تحسين المركز المالي للمنشأة

5-فرض استمرار الوحدة المحاسبية:

يفترض المحاسب أن المشروع يستمر في أعماله إلى ما لانهاية ويعتبر هذا الفرض أساس لقيام المحاسب بتقييم الأصول بقيمتها التاريخية دون القيمة الاستبدالية ما دام المشروع مستمراً في أعماله

6- فرض الفترات المحاسبية:

ما دام المشروع مستمراً في أعماله يتطلب الأمر معرفة نتيجة نشاطه من ربح وخسارة حتى يتم تصفية أعماله، ولكن المستثمرين والجهات الحكومية يرغبون في معرفة نتيجة النشاط على فترات دورية لذلك يفترض المحاسب أن حياة المشروع مقسمة إلى فترات قد تكون شهر أو ربع سنة أو سنة ويفضل أن تكون الفترة المحاسبية سنة حتى يسهل تحديد صافي الدخل عنها.

7- مبدأ التكلفة التاريخية:

يتم تسجيل العمليات المالية التي تتم نتيجة عملية تبادل على أساس تكلفة الاقتناء أي التكلفة وقت التعاقد (التكلفة التاريخية) وبمرور الزمن تتغير القيمة الجارية لبعض الأصول مثل المباني والأراضي ولا سيما في فترات التضخم وارتفاع الأسعار ورغم ذلك يتطلب مبدأ التكلفة المستخدم في المحاسبة استمرار استخدام قيمة التكلفة التاريخية وليس أي قيمة أخرى كأساس للمحاسبة على الأصول والأخصام كما في القوائم المالية

8- مبدأ تحقق الإيراد:

تتحقق الإيرادات في الوقت الذي تنتقل فيه السلعة أو الخدمة إلى المستهلك بالبيع ويتطلب الأمر وجود دليل موضوعي لإثبات تحقق الإيراد، ففاتورة البيع مثلاً تعتبر دليلاً على وجود عملية تبادل خارجي انتقلت بمقتضاها السلع أو الخدمة للآخر وبالتالي اكتملت عملية اكتساب الإيراد

9- مبدأ المقابلة:

يعني هذا المبدأ أنه بعد تحديد إيرادات الفترة المحاسبية ينبغي أن تخصم منها المصاريف المرتبطة بتلك الإيرادات للوصول إلى صافي الدخل الخاص بهذه الفترة. أي أن مبدأ المقابلة يشير إلى العلاقة بين عناصر الإيراد المحقق والمصروفات سواء تم تحصيلها أم لم تحصل بعد المهم أنها تخص الفترة موضوع القياس المحاسبي

10- مبدأ الإفصاح الكامل:

يجب أن تظهر القوائم الحالية المعلومات كافة التي تعتبر ضرورية للتعبير عن مدى صدق هذه القوائم في إيضاح نتيجة نشاط المشروع

11- مبدأ التجانس:

يقر هذا المبدأ بالاستخدام المتجانس للمبادئ المحاسبية بالنسبة لنفس المنشأة خلال الفترات المالية المتعاقبة، ذلك أن التغيير في مبدأ محاسبي معين قد يؤثر على حجم الأرباح أو الخسائر دون أن يكون لذلك علاقة بمستوى أداء المنشأة

ثانياً: نظريات القيد في المحاسبة:

أ- نظرية القيد المفرد:

تعتمد نظرية القيد المفرد على استخدام مجموعة من الدفاتر لتسجيل العمليات المختلفة للتوصل إلى نتيجة العمل من ربح أو خسارة، والعمليات التي تهتم بها هذه النظرية هي:

1- حركة النقدية في الصندوق من مدفوعات ومقبوضات فتسجل كل ما ورد للصندوق من نقود أو خرج منه

2- العمليات المتعلقة بالعملاء " الذمم " حيث يفتح حساب لكل عميل بدفتر مستقل ويسجل عليه قيمة المبيعات الآجلة على الحساب وي طرح منه المبالغ المقبوضة

3- العمليات المتعلقة بالموردين " الدائنين " حيث يفتح حساب لكل مورد بدفتر مستقل ويسجل له قيمة المشتريات الآجلة " على الحساب " ويسجل عليه المبالغ المسددة له

لذلك نجد أن السجلات الموجودة في المشروع طبقاً لهذه النظرية لا تبين لنا في نهاية كل فترة تجارية سوى:

أ. رصيد الصندوق: أي ما لدى المنشأة من أموال نقدية

ب.رصيد المدينين: أي ما للمنشأة من ديون على الآخر

ت.رصيد الدائنين: أي ما للمنشأة من ديون للآخر

ولمعرفة نتيجة عمل المنشأة من ربح أو خسارة وفقاً لنظرية القيد المفرد، يتم اتباع الخطوات التالية:

1. حصر موجودات المشروع من نقد وآلات وبضاعة وكمبيالات ... وغير ذلك لمعرفة قيمتها في ذلك التاريخ وديون المشروع من واقع الذمم المدينة.
2. حصر قيمة الديون التي على المنشأة للموردين وكذلك إن وجدت بعض الكمبيالات على المنشأة.
3. إيجاد الفرق بين موجودات المنشأة والديون التي عليها وهذا يمثل مقدار رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية.
4. مقارنة رأس المال الجديد في نهاية الفترة المالية مع رأس المال القديم في بداية الفترة المالية والفرق بينهما يمثل الربح أو الخسارة

ب- نظرية القيد المزدوج والقواعد الأساسية التي تركز عليها:

إن النظام المحاسبي المستخدم حالياً يعتمد في إثبات وترحيل عملياته على نظرية القيد المزدوج التي تنص على أن كل عملية مالية تؤثر تأثيراً مزدوجاً على طرفين: طرف مدين وطرف دائن.

بحيث يكون مجموع تأثير العملية المالية على حسابات الطرف المدين يعادل مجموع تأثيرها على حسابات الطرف الدائن.

وتتقسم الحسابات وفق نظرية القيد المزدوج إلى نوعين من الحسابات:

- حسابات مدينة

- حسابات دائنة

سادساً نظرية الميزانية أو المركز المالي:

هي من أهم النظريات التي لجأ إليها المحاسبون في تحليلهم للعمليات على أساس فكرة الازدواج.

أ- المركز المالي للفرد:

إن ثروة الفرد تشمل ما له من حقوق الملكية وما عليه من الحقوق الالتزامية للآخر وبناء على ذلك قد يكون مجموعها إما قيمة إيجابية إذا كانت قيمة ما له من الحقوق أكثر من قيمة ما عليه منها، وإما قيمة سلبية إذا كان الأمر على النقيض من ذلك أو مستوية للصفر إذا كان لا يملك شيئاً ولا دين عليه

ب- المركز المالي للمشروع:

لا يختلف حال المشروعات الزراعية أو التجارية أو الصناعية عن الأفراد، فلكل مشروع ثروة تتمثل في عناصر ملكية وحقوق تجاه الآخر فعناصر ملكية المزارع مثلاً هي أراض زراعية ومبان وآلات ومواش ومحاصيل ونقدية وديون في ذمة الآخر. هذه العناصر تسمى في المحاسبة بالأصول، من جهة أخرى لاستكمال عناصر المركز المالي للمشروع ينبغي معرفة مصدر هذه الأصول سواء كان مصدرها من صاحب المشروع أم الآخر إذ أن هؤلاء لهم حقوق على الأصول تتعادل مع قيمة تلك الأصول وهؤلاء هم دائنو المشروع، فقيمة الأصول متوازية دائماً مع قيمة الالتزامات سواء كانت هذه الالتزامات لأصحاب المشروع أم للآخر وهذا ما يسمى بمعادلة الميزانية التي يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم (للآخر)} + \text{رأس المال}$$